

# معدوح الولي : لماذا يرتفع سعر الدولار ؟



السبت 15 أكتوبر 2016 م 10:10

معدوح الولي :

عد خطاب رأس النظام المصرى بغيط العنبر مباشرة، وحديثه عن خفض أسعار السلع بغض النظر عن سعر الدولار، بدأ سعر الصرف بالسوق الموازية يرتفع تدريجياً، حتى حقق معدلات غير مسبوقة تاريخياً باقتربه من 16 جنيهها للدولار، الأمر الذى انعكس على زيادة أسعار الكثير من السلع، بعد أن أصبحت أسعار الخدمات والسلع ترتبط بسعر الصرف بالسوق الموازية

ولم تعد ترتبط بالسعر الرسمى، باعتباره سعراً غير حقيقى، فى ضوء عدم قيام البنوك بالتعامل به، حيث لا يتح للجميع الحصول على الدولار بهذا السعر حتى يكون حقيقياً، حين تضييف البنوك عليه علاوة تببير عملة، للقطاعات التى توفر لها الدولار بنسبة مؤوية، كما تفرض رسوماً متعددة على التعامل بكره الآئتمان بالخارج، مما يعنى التعامل عملياً على سعر صرف يختلف كثيراً عن السعر الرسمى المعلن

ورغم الارتفاع لسعر الصرف من حوالي 12.5 جنيه للدولار ليقترب من 16 جنيهها خلال أسابيع قليلة، لم يجد المصريون من يخرج إليهم من المسؤولين ليوضح لهم الأمور، وماذا ستفعل الحكومة لمواجهة هذه الزيادة المستمرة بسعر صرف الدولار بالسوق السوداء، بعد فشل العملات على شركات الصرافة وتشديد العقوبات على المتعاملين بالعملات خارج البنوك، ومن قبلها اتهام قيادات إخوانية بالتلعب بالدولار مازالت وراء القضبان

وجاء هذا الصمت الرسمى رغم مطالبة رأس النظام فى خطابه بغيط العنبر كبار المسؤولين بالخروج إلى الناس، والتحدث إليهم عن المشاكل الاقتصادية الصعبة التى تواجهنا، وبينما الدهشة من غياب رسمى شامل للتفسير، والتحدث عن الخطوات المقللة من جانب الحكومة للتصدى لتلك الارتفاعات التى تؤثر سلباً على مستوى معيشة غالبية المواطنين

انفراد الجنرال بالإعلام والجماهير

تذكرت ما حدث معى حين كنت مجنداً فى أوائل الثمانينيات، حين قال قائد اللواء الذى كنت مجنداً به بعد انتهاء كل مته بالطابور "حد عنده سؤال؟" ورفعت يدى بالسؤال، وبعد انتهاء الطابور وجدت لوًّا شديداً من جانب قائد الكتيبة التى كنت بها على قيامى بسؤال اللواء، وعندما برت له بأنه هو الذى طلب ذلك، قال لى إنَّ العرف قد جرى بينهم على أن يقول القائد تلك المقوله فى نهاية حديثه، ليرد الجميع فى صوت واحد مرتفع "شكراً يا فندم".

وخلال مشوارى الصحفى وجدت أمراً مشابهاً خلال التعامل مع قيادات الداخلية بعدم السماح للرتب الأقل الحديث فى حضرة الرتب الأكبر، حتى إننى حضرت مؤتمراً لخطبة مرورية أعدتها ضابط من الرتب المتوسطة، لكن من تولى الحديث كان اللواء ذو الرتبة الأعلى، ولم يتم السماح لمن أعد الخطبة بالحديث والذى جلس منكمشاً

وهكذا يمكن تفسير الصمت من قبل رئيس الوزراء ووزراء المجموعة الاقتصادية عن التصريح بشيء لطمة نة الناس، ويعزز ذلك ما لاقاه حافظ البنك المركزى من لوم عندما تحدث أكثر من مرة عن سعر الصرف، وتوجيهه وسائل الإعلام الاتهام له بأن أحاديثه كانت سبباً فى تدهور قيمة الجنيه

وهناك تراث وزارى فى هذا الصدد، أذكر منه عندما التقى قبل سنوات عديدة بوزيرة الشؤون الاجتماعية آمال عثمان فى ندوة، ووجدها فرصة للاتفاق على إجراء حوار صحفى معها حيث كانت لا تتعامل مع الصحفيين بالمرة، ولما طلبت منها موعداً لحوار أحالتلى لمديرة الإعلام بالوزارة المرافقة لها وانصرفت

وعندما طلبت الموعد من مديرية الإعلام قالت لى إن الوزيرة لا تدللى بأحاديث، وأفهمتني بشكل ودى أن هذا الأمر كان سبباً رئيسياً لطول فترة بقاءها بالوزارة، تاركة المجال بذكاء لحرم الرئيس للحديث عن القضايا الاجتماعية، لتنفرد حرم الرئيس بأضواء كاميرات التصوير وحدها

الاحتفاظ والشراء انتظاراً للفوضى  
ونعود للقضية الأساسية وهى هذا الارتفاع المستمر فى سعر الصرف بالسوق الموازية وأسبابه، وتجيب مقوله أحد رجال الأعمال مباشرة حين قال أن المشكلة هى نقص الدولار وليس سعره، فنحن مستعدون لدفع قيمة أكبر لشرائه، وهو ما يشبه ما يقوله المواطن العادى الذى لا يجد السكر، حين يقول إنه مستعد لدفع قيمة أكبر لشراء السكر والمهم لديه أن يجدوه

وعالوا نتناول أمر الدولار بشئ من التوضيح، فرقم الاحتياطى بالمركزى بنهاية شهر سبتمبر الماضى باع 19.5 مليار دولار، بزيادة 3 مليارات عن شهر أغسطس، وتبين أن الثلاثة مليارات جاءت بواقع 2 مليار دينار من السعودية، و1 مليار دولار قرض من البنك الدولى، أي أنها زيادة من الاقتراض وليس من الموارد الأساسية للنقد الأجنبى

ومؤخراً قال مسؤول بالبنك المركزى دون أن يوضح عن اسمه أنه تم الوفاء بطلب الصندوق باقتراض ما بين 5 - 6 مليار دولار، حتى تتم مناقشة الطلب المصرى للاقتراض منه، ومعنى ذلك أن الاحتياطى قد بلغ حالياً ما بين 21.5 - 22.5 مليار دولار، بما يؤهله للتدخل بالسوق لخفض قيمة الجنيه حسب رؤية البعض، بينما يتبعه آخرون بمقولة محافظ البنك المركزى أنه لن يتدخل بالسوق قبل بلوغ الاحتياطى 25 مليار دولار، وفي مناسبة أخرى قال 30 مليار دولار

ونصرف النظر عن قيمة الاحتياطى فإن خفض الجنيه آت لا محالة، بعد تصريح مدير الصندوق النقد الدولى مؤخراً بأنه لن يتم عرض طلب مصر بالاقتراض على مجلس مديرى الصندوق إلا بعد توافر 3 شروط هى: اقتراض ما بين 5 - 6 مليار دولار، وتحقيق مرونة سعر الصرف أى خفض الجنيه، وخفض دعم المنتجات البترولية

وهكذا يعرف السوق أن هناك خفضاً فى قيمة الجنيه مع اختلاف التوقعات عن السعر الرسمى الجديد له، وهنا أقبل الكثيرين من رجال الأعمال خاصة من لا يعطىهم المركزى أية عملات على شراء الدولار قبل ارتفاع سعره المتوقع، كما أقبل آخرون على شرائه للاستفادة بفارق السعر عندما يزيد سعره، كما تمسك من لديهم دولارات به للاستفادة بفارق السعر عندما يزيد، مما أدى بالعميل إلى زيادة الطلب على الدولار مع نقص عرضه بالسوق

الاحتياجات أكبر من القروض  
وهنا يتكرر السؤال، ألا يخشى هؤلاء المتعاملين بالسوق الموازية من أثر الدولارات القادمة على سعر الصرف؟، فها هو الاحتياطى يصل ما بين 21.5 - 22.5 مليار دولار، ومع تنفيذ شروط الصندوق هناك 2.5 مليار من صندوق النقد، يتبعها 1.5 مليار أخرى بعد ستة أشهر من استلام المبلغ الأول، وهناك سندات سيتم طرحها لجلب 3 مليار دولار، إلى جانب مفاوضات مع البنك الدولى للحصول على شريحة ثانية قيمتها 1 مليار دولار، ومع البنك الأفريقى للحصول على نصف مليار دولار أخرى، إلى جانب سعي البنك لاقتراض دولارات

ورغم كل تلك المليارات المتوقعة فإن السوق يعرف أن هناك تشدداً من جانب صندوق النقد الدولى للبنك المركزى فى التوسيع فى استخدام الاحتياطى من النقد الأجنبى فى سوق الصرف، كما أن هناك فجوة بالعملات الأجنبية بالجهاز المصرى بـ 12 مليار دولار فى أغسطس الماضى، ومن المهم سدها قبل خفض سعر الصرف حتى لا تتضرر تلك البنوك التى كشفت مراكزها بموافقة المركزى

وهناك أيضاً الواردات السلعية التى يتم تمويلها من قبل المركزى والبنوك لشراء السكر والزيت التموينى والقمح والذرة والأدوية والمنتجات البترولية إلى جانب المواد الخام وقطع الغيار، وهذه الواردات لن تقل عن 5 مليارات دولار شهرياً، مع الأخذ فى الاعتبار أن قيمتها الحقيقة أكبر مما تعلنه الجمارك، فى ضوء الاتجاه لخفض القيمة تفاصياً للجمارك، إلى جانب زيادة أسعار العديد من السلع دولياً وهى الزيادة التى بلغت خلال سبتمبر الماضى 81% للسكر خلال عام، و28% للزيوت و24% لم المنتجات الألبان، إلى جانب زيادة سعر البترول عاماً قدرته الموازنة ليصل إلى 50 دولار للبرميل مقابل 40 دولار بتقريرات الموازنة، والمتوقع زراعته عن ذلك بعد اجتماع أوبك القادم لخفض الإنتاج

أيضاً هناك احتياج لسداد فوائد وأقساط الدين الخارجى لا يقل عن 4 مليارات دولار، وتلبية احتياجات الشركات الأجنبية لتحويل أرباحها للخارج والتى لا تقل عن 5 مليارات دولار، وسياحة المصريين بالخارج وعلاجهم بالخارج والتعليم بالخارج والحج والعمرة والتى لا تقل عن 4 مليارات دولار، أيضاً المصروفات الحكومية لسفر المسؤولين ومرافقهم والتدريب والبعثات والسفارات المصرية بالخارج وهذه تحتاج حوالى المليار دولار

وهناك أيضاً احتياجات المشروعات القومية من المعدات وهذه لها أولوية، وبالطبع هناك احتياجات للأمن من شراء غاز وخرطوش ومدرعات وغيرها لمواجهة المظاهرات المتوقعة فى أي وقت، وبالإضافة إلى كل ما سبق هناك احتياجات دولارية لأنشطة غير المشروعة لاستيراد المخدرات والأسلحة ولتهريب السلع للداخل وغيرها

توقع استمرار السوق الموازية  
كما يعرف السوق أيضاً أنه إذا كان البنك المركزى يتحدث عن إجمالي موارد من النقد الأجنبى بلغت 82 مليار دولار بالعام المالى الأخير، فإن ما يصله منها قليل، مما يحد من إمكانية تدخله بالسوق، فغالب حصيلة التصدير يحتفظ بها المصادرون بالخارج، وغالب تحويلات المصريين بالخارج أصبحت تتم خارج الجهاز المصرى، وهكذا لا يتبقى للبنك المركزى سوى خمسة موارد للنقد الأجنبى من بين 13 مورداً

وهذه الموارد الخمسة هى: دخل قناة السويس وهذه حوالى 5 مليارات دولار بالسنة، والمعونات الأجنبية وهذه لم تدر سوى 101.5 مليون دولار فقط بالعام المالى الأخير، والمتحصلات الحكومية وهذه لم تدر سوى 378 مليون دولار بالعام المالى الأخير، وجزء من دخل

الاستثمارات بالخارج رغم أن مجملها بلغ 397 مليون دولار فقط، والمورد الخامس هو الاقتراض الحكومي وليس كل الاقتراض الخارجي [٣]

وهكذا يدرك السوق أن المشكلة عميقة وأن كفاءة القائمين على حلها ضعيفة، وأن هناك أولويات غير رشيدة لتجهيز الحصيلة الدولارية، مثلما حدث مع مشروع التفريعة السابعة للقناة وغيرها، ومثلما قالت بلومبرج من أن قرض الصندوق سيتم تضييعه مثلاً حدث مع المعونات الخليجية، وإدراك السوق أن غالب الموارد الدولارية الحالية هي قروض وأعباء على الاقتصاد، وأن عودة تدفق الموارد الأساسية للنقد الأجنبي مثل السياحة والاستثمار الأجنبي مرهون بالاستقرار الأمني والسياسي، وهي أمور يدعى النظام تحققها! لتظل الساحة المصرية مهيأة لاستمرار وجود السوق الموازية للدولار، حتى بعد خفض المركزي للجنيه مرة أخرى ومجيء قرض الصندوق، وقد تهدأ لأسابيع مع الحملات الأمنية العنيفة، لكنها ستعود لتكرر سيناريو ما حدث بعد مارس الماضي [٤]